مواضع إصلاح اللفظ في النحو العربي

أ.م.د.اسعد خلف العوادي

المقدمة :

الحمد لله الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة على نبيه المصطفى المبعوث إلى خير الأمم ، وعلى اله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فالعربية لغة الإبانة والفصاحة غنية بألفاظها غزيرة بمعانيها لا يحدها حد ولا يحصيها عدد ، لذلك نجد العرب تفاخروا بفصاحتهم فاهتموا باللفظ وحرصوا على حسنه وجزالته ورونقه مثلما اهتموا بالمعنى وحرصوا على بلاغته فقد قال ابن جني (ت392هـ) :« إن العرب كما تُعْنَى بألفاظها فُتصلحها وتهذّبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالُخَطب أُخرى وبالأسماع التي تلتزمها وتتكلّف استمرارها فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قَدْرا في نفوسها» [1] والسبب عند ابن جني في ذلك «...هو لتحصين المعنى وتشريفه والإبانةِ عنه وتصويره ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصبِ المفعول إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول وهذا الفرق أمر معنويّ أصلح اللفظ له وقِيد مَقَاده الأوفق من أَجْله» [2] فلذلك لم يغفل النحويون الاهتمام باللفظ والعمل على إصلاحه وتحسينه في تركيب الجملة العربية لتصلح بذلك القاعدة النحوية ومن ثم يكون المعنى مستقيما فالمطلع على مصنفات النحويين يجدهم يعللون بعض الأحكام النحوية كالامتناع والجواز والوجوب بإصلاح اللفظ وأول من تنبه إلى هذا الموضوع ابن جني فقد عقد له بابا في الخصائص اسماه باب في إصلاح اللفظ إذ عرض فيه بعض المسائل النحوية التي قال بها النحويون بإصلاح اللفظ ولم يفصّل فيها بل نبه على مواضعها فقط وكذلك نقل السيوطي ذلك عنه في الأشباه والنظائر وزاد عليه مسائل أخرى نقلها عن ابن هشام في تذكرته.ومن خلال ،

استقرائنا كتب النحو الأخرى وجدنا مسائل أخرى زيادة على ذلك .

فهذا بحث جمع مواضع إصلاح اللفظ في النحو وقام على منهج تمثل بعرض المسألة النحوية التي فسرها النحويون بإصلاح اللفظ ثم استقرائها في المؤلفات النحوية وتحليلها ثم الترجيح أو التصويب أو الرد واقتضت مادة البحث أن يقع على مبحثين اثنين احدهما درس مواضع إصلاح اللفظ في الأسماء والأفعال والآخر درس مواضع إصلاح اللفظ في الحروف وانتهى بخاتمة ضمت نتائج البحث التي من أبرزها مصطلح إصلاح اللفظ يعني عند النحويين مراعاة الألفاظ داخل التركيب النحوي بما يتوافق مع القاعدة النحوية لان العرب تعنى بألفاظها كما تعني بمعانيها. من أسباب القول بإصلاح اللفظ عند النحويين تمسكهم بالصنعة النحوية التي فرضت قوالب معينة للأنساق التركيبية في الجملة العربية .ومن أسباب القول بإصلاح اللفظ عند النحويين أيضا الفرضيات النحوية التي تمسكوا بها وجعلوها قواعد لا يجوز الخروج عليها كفرضياتهم في أصل بعض الأدوات بأنها مركبة وليست بسيطة مما دفعهم إلى القول بإصلاح اللفظ.

وهذا اقتضى أن نعتمد على مصادر نحوية متعددة منها كتاب سيبويه والخصائص لابن جني وشرح المفصل لابن يعيش والأشباه والنظائر للسيوطي وغيرها مما ضمها ثبت المصادر والمراجع . وآخر القول أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول : مواضع إصلاح اللفظ في الأسماء والأفعال

أولاً : عدم جواز الابتداء بالنكرة :

ربط النحاة ـ ابتداءً بسيبويه ـ بين الابتداء وظاهرة التعريف والتنكير ، وجعلوا المعيار الأساس لذلك هو مبدأ الإفادة الذي جعل التعريف يحتل موقع الابتداء ويُبعِدُ التنكير عن ذلك الموقع ، خشية اللبس الذي ينتج عن اجتماع التنكير والابتداء إلا إذا كان هناك ما يؤمن به اللبس فيكون مسوغاً لاجتماعهما . وقد جعل النحاة ذلك قاعدةً مطلقةً لكل ما ينتسب إلى الابتداء نحو كان وأخواتها وان وأخواتها وغيرهما.[٣] إذ يقول سيبويه:((ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبسُ وهو النكرة أَلا ترى أنَّك لو قلت كان إنسانٌ حليماً أو كان رجل منطلقاً كنتَ تُلْبسُ لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللَّبس ويَجعلوا المعرفة خبراً لما يكون

فيه هذا اللبسُ)) [٤]. وقال ابن يعيش :((... أصل المبتدأ أن يكون معرفة ، واصل الخبر ان يكون نكرة ؛ وذلك لان الغرض في الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر . والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه ؛ الا ترى انك لو قلت : رجلٌ قائم او رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة ، لانه لا يُستنكر ان يكون رجل قائما وعالما ، في الوجود ، ممن لا يعرفه المخاطب وليس هذا الخبر الذي تُنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم)) [٥].

ومن المواضع التي اوجب فيها النحويون تقديم الخبر وتأخير المبتدأ لانه نكرة مجيء الخبر ظرفا او جارا ومجرورا والمبتدأ نكرة في نحو : لك مالٌ و عليك دَيْنٌ و عندك رجلٌ ، اذ صرح بذلك ابن جني قائلا :((...ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفا نحو قولهم عندك مال وعليك دَين وتحتك بساطانِ ومعك أَلْفان فهذه الأسماء كلُّها مرفوعة بالإبتداء ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها إلا ان مانعا مَنع من ذلك حتى لا تقدّمها عليها ألا ترى انك لو قلت غلام لك أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن لا لأن المبتدأ ليس موضعه التقديم لكن لأمر حدث وهو كون المبتدأ هنا نكرة...)) [٦] .

ومن النحويين من حاول ان يجد تفسيرا لعدم جواز الابتداء بالنكرة هنا فقال بإصلاح اللفظ[٧] ، أي ان العرب عندما أخّرت المبتدأ النكرة وقدمت الخبر عليه كان ذلك إصلاحاً للفظ فقد قال ابن جني :((...ومن ذلك أيضا قولهم لك مال وعليك دَيْن فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما إلا أنك لو رُمْت تقديمهما إلى المكان المقدَّر لهما لم يجز لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب فلمَّا جفا ذلك في اللفظ أَخَّروا المبتدأ وقدَّموا الخبر وكان ذلك سهلا عليهم ومُصْلِحا لما فسد عندهم وإنّما كان تأخُّره مستحسَنا من قِبِل أنه لمَّا تأخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فلذلك صلح بهِ اللفظ وإن كنا قد أحطنا علما بأنه في المعنى مبتدأ)) [٨] فمعنى إصلاح اللفظ في ذلك هو تأخير المبتدأ لتنكيره واحتلاله موقع المُنكّر في الأصل وهو الخبر ، وقال ابن جني في موضع آخر :((فإن قلت فلم وجب مع هذا تأخيرُ النكرة في الإخبار عنها بالواجب قيل لمّا قبح ابتداؤها نكرة ... رأَوْا

تأخيرها وإيقاعها في موقع الخبر الذي بابه أن يكون نكرة فكان ذلك إصلاحا للَّفظ كما أخَّروا اللام لام الابتداء مع إنّ في قولهم إن زيدا لقائم لإصلاح اللفظ)) [٩].

وكذلك صرّح ابن يعيش بإصلاح اللفظ في ذلك فقال :((...استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب ، فلما سمُج ذلك عندهم في اللفظ، أخّروا المبتدأ ، وقدّموا الخبر. وإنما كان تأخيره أحسن من تقديمه؛ لأنه وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة ، فصلح اللفظ ، وان كنا قد أحطنا علماً انه مبتدأ)) [١٠] .

وهكذا نجد الأمر عند عدد من النحويين راجعاً إلى إصلاح اللفظ من دون النظر إلى الناحية المعنوية التي تسير الألفاظ في طريق إبانتها وتحصينها ولا شكّ في أن الأمر راجع إلى غاية معنوية حكمت رتب الألفاظ في هذا التركيب وقد تتمثل تلك الغاية في أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها فلو قلنا : مالٌ لك ، ودَيْنٌ عليك لتوهم المخاطَب انه صفة وينتظر الخبر، فيقع عنده اللبس ؛ ولذلك وجب تأخير المبتدأ النكرة بعد الظرف أو والجار المجرور دفعا للبس [١١]. فقد قال سيبويه:((...ولا يستقيم أن تُخبِرَ المُخاطَب عن المنكور وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المُخاطَب منزلتَك في المعرفة فكرهوا أن يَقْرَبوا بابَ لبْسٍ)) [١٢].

والحقيقة أن العلاقة بين النكرة والابتداء علاقة غير محكومة بقاعدة نحوية تمنعها وتجوّزها ، وإنما يحكمها طرفا العملية الكلامية : المتكلّم والمُخاطَب ، والفائدة المتحققة بالرسالة بينهما ، والاستناد إلى قاعدة الفهم والإفهام بينهما يجعل أي شيء يحقق الفائدة يصلح الإخبار عنه سواء أ كان نكرةً أم معرفةً . فقد ورد في شرح الكافية :((إذا حصلت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت ، وذلك لان الغرض من الكلام إفادة المُخاطَب)) [١٣]

ثانيا : وصف المعرفة بالجملة :

تقع الجملة نعتا كما تقع خبرا أو حالا ولا ينعت بها إلا النكرة نحو مررت برجل قام أبوه أو أبوه قائم ولا تنعت بها المعرفة لأنها مؤولة بالنكرة فلا تقول مررت بزيد قام أبوه أو أبوه قائم.[١٤] والنكرة تدل على الشياع والعموم ، فهي كالجمع ، والمعرفة

تـدل علـى الاختصـاص فهـي كالواحـد ، فكمـا لا يوصف الواحد بـالجمع ، فلذلك لا توصف المعرفة بالنكرة ، ولا النكرة بالمعرفة .[١٥]

ولذلك اشترط النحويون في الجملة التي تقع نعتا للمعرفة أن تكون صلة للاسم الموصول (الذي) قال ابن يعيش :((فإن أردت وصف المعرفة بجملة أتيت بـ(الذي) وجعلت الجملة في صلته فقلت :مررت بزيد الذي أبوه منطلق ، فتوصلت بـ(الذي) إلى وصف المعرفة ، كما توصلت بـ(أي) إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو: يا أيها الرجل)) [١٦] وقال ابن عصفور :((واعلم أَنَّه لا يوصف بما هو في تقدير الاسم إلاَّ النكرة، فإن أَردت أَن تصف به المعرفة فلا بدَّ من جَعلِه في صلة موصول وحينئذٍ يسوغ لك ذلك نحو قولهم: مررت بزيد الذي قام أَبوه وبزيدٍ الذي في الدار وبزيد الذي عندك.)) [١٧] وقد فسّر ابن جني والسيوطي وقوع (الذي) بين المنعوت المعرفة والجملة الوصفية بأنه إنما وقع إصلاحاً للفظ إذ قال ابن جني :((...ومن ذلك أنهم لمَّا أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجز أن يُجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال الذي لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة فقالوا مررت بزيد الذي قام أخوه ونحوه)) [١٨] وقال في موضع آخر :((...أن الذي إنما وقع في الكلام توصلا إلى وصف المعارف بالجمل وذلك أن الجمل نكرات ألا تراها تجري أوصافا على النكرات ... فلما أريد مثل هذا في المعرفة لم يمكن ...لأنه قد ثبت أن الجملة نكرة ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة ...فإذا كان الوصف جملة نحو مررت برجل أبوه كريم لم يمكن إذا أرادوا وصف المعرفة بنحو ذلك أن يدخلوا اللام على الجملة لأن اللام من خواص الأسماء فجاءوا بـ (الذي) متوصلين به إلى وصف المعارف بالجمل ... ونظير هذا بأنهم لما أرادوا نداء ما فيه لام المعرفة ولم يمكنهم أن يباشروه بـ(يا) لما فيها من التعريف والإشارة توصلوا إلى ندائها بإدخال أي بينهما فقالوا يا أيها الرجل ... إنما قصدوا في هذا الموضع إصلاح لفظ الوصف.)) [١٩].

والظاهر من كلام ابن جني أن (الذي) إنما جئ به في هذا الموضع إصلاحا للفظ الجملة الوصفية وهذا ظاهر أيضا من تسميته بالاسم

الموصول فقد وقع هنا صلة للفظ لتهيئة وقوع الجملة صفة للمعرفة فضلا عن الفائدة المعنوية المتحققة من دخول (الذي) .

ثالثاً : النصب بعد واو المعية :

ذكر ابن جني أن من مواضع إصلاح اللفظ في العربية :((...امتناعهم أن يقولوا انتظرتُك وطلوعَ الشمس أي مع طلوع الشمس فينصبوه على أنه مفعول معه كما ينصبون نحو قمت وزيدا أي مع زيد قال أبو الحسن وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى مع لا تستعمل إلاَّ في الموضع الذي لو استُعِملت فيه عاطفةً لجاز ولو قلت انتظرتك وطلوعُ الشمس أي وانتظركَ طلوعُ الشمس لم يجز...)) [٢٠] والظاهر أن وجه إصلاح اللفظ في امتناع النصب على المفعول معه أن الواو هنا لا يمكن أن تؤدي دلالة المعية إلا إذ كانت صالحة للعطف على مذهب أبي الحسن الاخفش ولذلك لم يجز النصب لأنه لا يجوز العطف وجواز العطف ممتنع بسبب المعنى .

ما ذكره ابن جني هنا هو مذهب أبي الحسن الاخفش في امتناع النصب على المعية بعد الواو لان الواو لا يُنصب ما بعدها على المعية إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز لأنها في الأصل عاطفة . إذ قال أبو الفتح :((لم يُجز أبو الحسن جئتك وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فتقول : أتيتك وطلوعُ الشمس لم يجز لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك .)) [٢١] وقد تابعه جماعة من النحويين[٢٢] منهم :السيرافي والفارسي[٢٣] ، وابن [٢٤]، وابن عصفور[٢٥].

وهؤلاء النحويون خالفوا مذهب اغلب النحويين إذ إن المتفق عليه في النصب على المعية انه لا ينتصب على المفعول معه إلا حين يمتنع العطف لفظا أو معنى فقد ذكر ابن هشام :((...وجوبُ المفعولِ معه وذلك في نحو: مَالَكَ وَزَيْداً ، ومَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ ، لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة وفي الثاني من جهة المعنى .)) [٢٦] ولذلك رد هذا المذهب ابن خروف ولم يقبله وتابعه ابن مالك قائلا :((ذكر ابن خروف أن أبا الفتح ابن جني قال إن العرب لم تستعمل الواو بمعنى (مع) إلا في موضع يصح أن تقع فيه عاطفة، وأنكر قوله ابن خروف وهو بالإنكار حقيق ، فان العرب

استعملت الواو بمعنى (مع) في مواضع لا يصلح فيها العطف وفي مواضع يصلح فيها العطف)) [٢٧].

ويبدو انه لا وجه لإصلاح اللفظ فيما ذهب إليه الاخفش واقره في تلازم المعية والعطف ففي جملة : انتظرتك وطلوع الشمس. لم يجز الاخفش النصب ولا الرفع في لفظة طلوع إذن فما موقعها من الإعراب والجر أيضا ممتنع ؟ ((... فهذه القاعدة غير مطردة وقد نبه عليها ابن خروف وغيره)) [٢٨] . فهي إن جازت في بعضٍ لم تطّرد في كلٍّ فقد نصب العرب على المعية في مواضع يمتنع فيها العطف أصلا لان المعنى محال نحو قولهم : سرت والنيل ، واستوى الماء والخشبة فالمرجح أنَّ العنصر الدلالي هو الحاكم في تحديد الوجه الإعرابي الجائز أو غير الجائز فمتى يمتنع العطف لسبب لفظي أو معنوي يجب النصب على المعية إذ يرى الدكتور محمد حماسة انه : ((يقوم العنصر الدلالي للمفردات المختارة في بناء الجملة إيجابا أو سلبا بالعمل أحيانا على اختيار وجه معين من أوجه العلاقة النحوية وهنا يكون بناء الجملة أو سطحها الخارجي هو الذي يؤدي إلى اختيار البنية الأساسية أو البنية العميقة الممكنة للجملة وفقا لقوانين المفردات ففي هذه الجملة : مات زيد وطلوع الشمس ، يمتنع أن تكون للعطف من جهة المعنى ، لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى ، وطلوع الشمس لا يقوم به الموت ، أي أن المجال الدلالي لكل من مات وطلوع الشمس لا يمكن أن يتجاوبا في هذا النوع من العلاقة النحوية ، فطلوع الشمس لا يقوم به الموت ولا يتصف فيه ، ولذلك يلزم أن تكون الواو للمصاحبة وتكون طلوع الشمس مفعولا معه.)) [٢٩]

رابعاً:الخبر المحذوف إذا سدّ غيره مسدَّه:

من مواضع إصلاح اللفظ عند النحويين وقوع المبتدأ وصفا عاملا معتمدا على ما قبله وقد اكتفى بمرفوعه نحو قولهم : أ قائم الزيدان، إذ قال ابن يعيش :((اعلم أن قولهم أقائم الزيدان إنما أفاد نظرًا إلى المعنى ، إذ المعنى أيقوم الزيدان؟ فتمَّ الكلام ، لأنه فعل وفاعل ، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلام تامًا من جهة المعنى ، أرادوا إصلاح اللفظ ، فقالوا أقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به ، وقد سدَّ مسدَّ الخبر من

حيث أن الكلام تم به ، ولم يكن ثَمَّ خبر محذوف على الحقيقة)) [٣٠] فوجه إصلاح اللفظ هنا يتمثل بجعل الفاعل سادًا مسدَّ الخبر من حيث تمام المعنى وحصول الفائدة بهما.

ويبدو أن القول باسمية بناء (فاعل) هو الذي أوقع نحويي البصرة[٣١] بتقدير خبر لا وجود له في الحقيقة ، فلما كان هذا التركيب تاما من ناحية المعنى ولكنه لم يكتمل لفظا لانه تكوَّنَ من مبتدأ وفاعل فأصبح مفتقرا الى احد طرفي الاسناد ليُتِمَّهُ وهو إما فعل وإما خبر فلجؤوا الى تقدير الخبر وجعلوا الفاعل يسد مسده ، ولذلك قال رضي الدين الاستراباذي : ((النحاة تكلفوا... فقالوا إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر، حتى يحذف ويسد غيره مسده، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فمن ثَمَّ، تَمَّ بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، ولهذا أيضا، لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث)) [٣٢].

وقد حلل ابن مالك هذا التركيب مبينا تمام معناه ولا وجود لخبر مقدر فيه اذ قال : ((ان سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهه بالفعل ، لان قولك: اضارب الزيدان؟ بمنزلة: أيضرب الزيدان؟ فكما لا يفتقر: أيضرب الزيدان ، الى مزيد في تمام الجملة ، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته ، ولان المطلوب من الخبر انما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند اليه ، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه ، فلم يحتج الى خبر لا في اللفظ ولا في التقدير ، ولهذا خطئ من يعد هذا مع المبتدآت المحذوفة الاخبار ، لان المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له خبرا لم يلزم من تقديره ذكر ما لافائدة فيه ، وهذا بخلاف ذلك))[٣٣].

واغلب الظن ان ما قدره النحاة في هذا التركيب لاصلاح اللفظ انما هو افساد للفظ لان بهذا التقدير يصبح من جزأين الاول(قائم) يقع مسندا اليه لانه مبتدأ ، والاخر (الزيدان) يقع مسندا اليه ايضا لانه فاعل.وهذا اعراب غريب اذ قال عنه الدكتور مهدي المخزومي : ((..هو اعراب غريب حقا...ولم يتجمشوا هذا الا اعتزازا بالعامل...)) [٣٤]

وكذلك مما عدوا الخبر فيه من المحذوفات واصلحوا لفظه اذا سدت الحال مسده ، في نحو قولنا : ضربي زيدا قائما، اذ قال ابن يعيش: ((واما قولهم: ضربي زيدا قائما ، فهي مسألة فيها ادنى اشكال يحتاج الى كشف ، وذلك ان المعنى : ضربت زيدا قائما او اضرب زيدا قائما ، فالكلام تام باعتبار المعنى ، الا انه لا بد من النظر في اللفظ واصلاحه لكون المبتدا فيه بلا خبر ، وذلك ان قولك ضربي : مبتدأ ، وهو مصدر مضاف الى الفاعل ، وزيدا : مفعول به ، وقائما : حال ، وقد سد مسد خبر المبتدأ ، ولا يصح ان يكون خبرا فيرتفع ، لان الخبر اذا كان مفردا ، يكون هو الاول ، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم ، ولا يصح ان يكون حالا من زيد هذا ، لانه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو: ضربي؛ لان العامل فيه هو العامل بذي الحال ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من صلته ، واذا كان من صلته لم يصح ان يسد مسد الخبر ، لان الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر، وإذا كان الأمر كذلك كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد وهو صاحب الحال والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل، والتقدير : ضربي زيدا إذا كان قائما ،فـ(إذا) هي الخبر...)) [٣٥] ويستمر ابن يعيش في تقليب هذه المسألة على وجوه مختلفة ويكثر فيها الجدل والافتراض ، وإصلاح اللفظ الذي يفترضه فيها هو جعل الحال يسد مسد الخبر ليكتمل ركنا الجملة بالمسند وهو الخبر .

هذا المثال أثار النحويين وشغل حيزا كبيرا في مصنفاتهم وكثر فيه جدلهم اذ يقول السيوطي : ((مسألة ضربي زيدا قائما وضابطها أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرا عنه وهذه المسألة طويلة الذيول كثيرة الخلاف وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل...))[٣٦] والواقع ان النحويين قد اخرجوا هذا المثال عن دلالته بتقديراتهم المتعددة[٣٧] التي تختلف مهعا الدلالات وتتعد لان شغلهم الشاغل توافق العامل والمعمول والعمل النحوي في البحث عن خبر تخيلوه لهذا المبتدأ المفترض ، ولم يلتفتوا الى ان دلالة هذا المثال تتغير بتغير مقامه وبذلك يلزم تقدير خاص لكل مقام فتقدير البصريين : ضربي

زيدا اذا كان قائما ، يعطي للمثال دلالة تختلف عن دلالته بتقدير الكوفيين : ضربي زيدا قائما حاصل ، وكذلك تختلف بتقدير الاخفش : ضربي زيدا ضربه قائما ، وايضا تختلف بتقدير بعضهم : يثبت ضربي زيدا قائما.لانه لكل مقام مقال.

خامسا: رفع المستثنى اذا تكررت الا:

من مواضع اصلاح اللفظ عند النحويين رفع احد المستثنيات وجوبا اذا تكرّرت (الا) وتعدد المستثنى بعد الاستثناء المفرغ نحو: ما أتاني إلّا زيدٌ إلّا عمرًا، أو إلّا زيدًا إلّا عمرٌو ، فقد قال ابو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) : ((الاسمان المستثنيان وان اختلف اعرابهما فهما مشتركان في معنى الاستثناء ، وانما رفع احدهما ونصب الاخر على ما يوجبه تصحيح اللفظ .فاذا قلت ما اتاني الا زيد الا عمرا فلا بد من رفع احد الاسمين لان الفعل المنفي لا فاعل له ، فاذا جعلنا المرفوع زيدا وبعده الا عمرو لم يجز رفع عمرو ؛ لان المرفوع بعد الا انما يرفع على احد وجهين: اما ان يرفع اذا فرغ له الفعل الذي قبل الا ، او يجعل بدلا من المرفوع الذي قبله ، وليس في عمرو وجه من وجهي الرفع لان الفعل قد ارتفع به زيد وفرغ له ، ولا اسم قبله يبدل منه)) [٣٨]

وهذا ما صرح به ابن يعيش ايضا اذ قال: ((إذا قلت:"ما أتاني إلّا زيدٌ إلّا عمرًا، أو إلّا زيدًا إلّا عمرٌو"، فلا بدّ من رفع أحدهما ونصب الآخر. ولا يجوز رفعُهما جميعًا ، ولا نصبُهما، وذلك نظرًا إلى إصلاح اللفظ وتَوْفِيَة ما يستحِقّه، وذلك أنّ المستثنى منه محذوفٌ، والتقديرُ: ما أتاني أحدٌ إلّا زيدًا إلّا عمرًا، لكن لمّا حُذف المستثنى منه، بقي الفعلُ مفرَّغًا بلا فاعل. ولا يجوز إخلاءُ الفعل من فاعلِ في اللفظ، فرُفع أحدهما بأنّه فاعلٌ. ولمّا رفعت أحدهما بأنّه فاعلٌ، لم يجز رفعُ الآخر، لأنّ المرفوع بعد "إلّا" إنّما يُرفَع على أحدِ وجهَيْن: إمّا أنّ يُرفَع بالفعل الذي قبله إذا فُرّغ الفعل، وإمّا أن يُرفَع لأنّه بدلٌ من مرفوع قبله. ولا يسوغ هاهنا وجهٌ من الوجهَيْن المذكورَيْن، لأنّ أحدهما قد ارتفع بالفعل لمّا فُرّغ له، ولا يكون بدلًا، لأنّ الثاني ليس الأوّل، ولا بعضًا له، ولا مشتمِلًا عليه مع أنّه ليس المراد أنّ يُثبَت للثاني ما نُفي من الأوّل، فيُبْدَلَ منه، وإنّما المعنى على أنّهما لم يدخلا في نفي الإتيان.))[٣٩]

واغلب الظن ان حقيقة الامر في وجوب رفع احد المستثنيات اذا تعددت ونصب الاخريات انه لم يكن اصلاح اللفظ هو المسوّغ الرئيس في ذلك اذ ان ما دعا النحويين الى القول به هو تمسكهم بالصنعة النحوية التي توجب عدم إفراغ الفعل من فاعل بل الأمر متعلق أيضا بالمعنى وهذا ما وضحه سيبويه بقوله: ((هذا باب تثنية المستثنى، وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد إلا عمرا ولا يجوز الرفع في عمرو من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر)) [٤٠] .

سادسا: اسم الفاعل المحلى بـ(ال) :

من مواضع اصلاح اللفظ في النحو اسم الفاعل المقترن بـ(ال) في نحو: هذا الضارب زيدًا أمس وهو ما ذكره ابن يعيش في قوله: ((وأمّا ما فيه الألف واللام من نحوِ: "هذا الضارب زيدًا أمس"، فإنّما عمل لأنّ الألف واللام فيه بمعنى "الَّذِي"، واسم الفاعل المتّصل بها بمعنى الفعل، فلمّا كان في مذهب الفعل عمل عمله، فهو اسم لفظًا، وفعلٌ معنىً. وإنّما حُوّل لفظ الفعل فيه إلى الاسم؛ لأن الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل، فكأنّ الذي أوجب نقلَ لفظه حكمٌ أوجب إصلاح اللفظ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله.)) [٤١]

فاصلاح اللفظ الذي حصل في تركيب : الضارب زيدا ، هو نقل الالف واللام من صورة الحرفية الى صورة الاسمية بمعنى الذي ، ونقل (ضارب) من صورة الفعلية الى صورة الاسمية ليحصل التوافق اللفظي بين (ال) وضارب بدخول (ال) الموصولية على (ضارب) ولا تنافر لفظي بذلك .لانه لو كانت (ال) حرفا و(ضارب) فعلا لانه عامل لما جاز ذلك قال ابو سعيد السيرافي :((..ان الالف واللام لما لم يجز ان يليها الفعل ، اضطرنا ذلك الى نقل اللفظ عن الفعل الى الاسم ؛ ليتصل بالالف واللام ، فكأنّ الذي نقل لفظ الفعل الى الاسم حكم اوجبته تسوية اللفظ فقط ، فبقي المعنى على حاله)) [٤٢] وقال ابن يعيش ايضا:((فإذا قلت: "الضاربُ"، فالألفُ واللام اسم في صورة الحرف، واسمُ الفاعل فعل في صورة الاسم. ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: "هٰذا ضاربٌ زيدًا أمسِ"، فتُعمِلَه فيما بعده بل تُضيفه ألبتةَ؟ ويجوز أن تقول: "هذا

الضاربُ زيدًا أمس"، فتُعمِلُه، لأنّك تنوي به "الضارب" الذي ضَرَبَ. ومتى لم تَنوِ بالألف واللام "الذي"، لم يحسن أن يعمل ما دخلا عليه.)) [٤٣]

والواقع أن ما اوجب هذا الإصلاح اللفظي في هذه الجملة هو الصنعة النحوية التي اوجبت على الراي البصري ان يكون ضارب فعل لعمله عمل الفعل قال سيبويه :((هذا بابٌ صار الفاعِلُ فيه بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى وما يَعْمَلُ فيه: وذلك قولك هذا الضاربُ زيداً فصار في معنى هذا الذي ضرَبَ زيداً وعَمِلَ عَمَله لأنّ الألفَ واللام مَنَعَتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين وكذلك هذا الضاربُ الرّجلَ وهو وجهُ الكلام)) [٤٤]

سابعا : بناء الماضي على السكون عند اتصاله بضمير رفع متحرك :

من مواضع إصلاح اللفظ التي ذكرها ابن جني تسكين لام الفعل الماضي عند اتصاله بضمير رفع متحرك نحو : ضَرَبْتُ ، وضَرَبْنَا ، وضَرَبْتُما، وضَرَبْتُم ، وضَرَبْنَ . اذ قال : ((...ومن ذلك تسكينُهم لامَ الفعل إذا اتّصل بها عَلَمُ الضمير المرفوعُ نحو ضَرَبْت و ضَرَبْن وضربْنا وذلك أنهم أجْرَوُا الفاعل هنا مُجرى جزء من الفعل فكُرِه اجتماع الحركات الذي لا يوجد في الواحد فأسكنوا اللام إصلاحا للَّفظ فقالوا ضربْت ودخلْنا وخرجتم نعم وقد كان يجتمع فيهِ أيضا خمس متحركات نحو خرجتما فالإسكان إذًا أشدّ وجوبا وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع فتفطّن له)) [٤٥]فوجه إصلاح اللفظ هو كي لا تتوالى أربعة متحركات في الكلمة الواحدة فيصعب نطقها، فأُسكن اخر الفعل الماضي إصلاحا للفظ ، قال ابن السراج :((...النّون في (فَعَلْنَ) إنّما هي ضمير، وهي لجماعة المؤنث وأسكنت اللام فيها كما اسكنتها في (فعلْت) حتى لا تجتمع أربع حركات، وليس ذا في أصول كلامهم)) [٤٦] .

وقد خص النحويون هذه المسألة بضمير الرفع المتحرك من دون غيره ؛ لأنه إذا اتصل به ضمير رفع ساكن أو نصب متحرك فانه لا يسكن آخره وعللوا ذلك بان ضمير الرفع المتحرك يصبح كالجزء من الكلمة لأنه فاعل لا ينفك عنها ولذلك لا يجوز توالي أربعة متحركات في كلمة واحدة خلاف ضمير النصب لأنه فضله ولا يكون كالجزء من الكلمة إذ قال ابن جني : ((..وإنما فعلوا ذلك لأنهم

كرهـوا أن يقولـوا ضَـرَبَتُ ودخَلَـتُ وخرجَـتُ لتـوالي أربعة متحركات فلولا أنهم قد نزلوا التاء من ضربت منزلـة راء جعفـر منـه لمـا امتنعـوا مـن أن يقولـوا ضربت ولكنه لما لم يوجد في كلامهم كلمة اجتمعت فيها أربعة متحركات ونزلت التاء من فعلت منزلة جـزء مـن الفعـل أسـكنوا الـلام كراهيـة اجتمـاع المتحركات ألا ترى أنهم لا يكرهون هذا التوالي إذا اتصل الفعل بضمير المفعول وذلك نحو ضربك وضـربه وذلـك أنـه لـيس لضـمير المفعـول مـن الاتصال بالفعل ما لضمير الفاعل لأن الفعل لا بد لـه من فاعل البتة وقد يستغني عن المفعول في كثير من أحكامه)) [٤٧] .

وعلـل بعضـهم تسـكين الماضـي مـع ضـمير الرفع المتحرك بالرد إلى الأصل لان أصل الماضي البنـاء واصل البنـاء السكون والضمائر ترد الأشياء إلـى أصـولها.[٤٨] واستحسن بعضـهم هذا التعليل اذ قـال السيوطي : ((قـال ابـن ايـاز وهذا أحسن من التعليل بكراهة توالي أربعة متحركات لأنه يطرد في استخرجت واشباهه))[٤٩] ويبدو أن العلة في إسكان آخـر الماضـي مـع ضـمير الرفـع المتحـرك لـيس الهروب من توالي المتحركات في كلمة واحدة إذ إنَّ ضمير النصب إذا اتصل بالفعل الماضي لا يسكن له آخره وتتوالى المتحركات في كلمته نحو: ضَرَبَهُ ، ضَـرَبَهَا ، ضَـرَبَهُمَا ، ولا ثقـل فـي ذلـك رغـم تـوالي المتحركـات ،وانمـا العلـة هـي للتمييـز بـين ضـمير الرفـع المتحـرك وضـمير النصـب المتحـرك عنـدما يكون الضمير بلفظ واحد كـ(نا) في نحو : ضربنا فلـو لـم يسكن آخـر الماضـي لالتبس ضـمير الرفـع بالنصـب.كما ذكـر الصـبان : ((اختـار بعضـهم أن الموجـب لسـكون آخـر الفعـل...تمييـز الفاعـل مـن المفعـول فـي نحـو أكرمنـا بالسـكون وأكرمنـا بـالفتح وحملـت التـاء ونـون النسـوة علـى(نـا) للمسـاواة فـي الرفع والاتصال))[٥٠].

المبحث الثاني : مواضع إصلاح اللفظ في الحروف

أولاً : الفاء الواقعة في جواب (أمّا) :

يـرد فـي الكـلام العربـي أن تـأتي أمّـا ويـأتي بعدها اسم قد يقـع مبتدأ او غيره كـالمفعول بـه ثم خبـر مقتـرن بـ(فـاء) أو جملـة مقترنـة بهـا كمـا فـي قولهم : أمّا زيد فمنطلق ، وقد ورد منه في القرآن الكريم قولـه تعالى :((فأما اليتيم فلا تقهر)) وقولـه تعـالى :((و أما ثمود فهديناهم)) و قولـه تعـالى :((أما من استغنى. فأنت لـه تصدى)) وقد فسّر النحاة أمَّـا هنـا بـأنَّ فيهـا معنـى شـرط إذ قـال سيبويه(ت١٨٠هـ) :((وأمَّا (أمَّا) ففيها معنى الجزاء كأنَّـه يقول عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلقٌ ألا

تـرى أن الفـاء لازمـة لهـا أبـداً))[٥١] وبـه قـال المبـــــــرد(ت٢٨٥هـــــــ) أيضـــــــا[٥٢]. وابن السراج (ت٣١٦هـ)[٥٣] .

وبذلك فسَّر النحاة هذا التركيب بدلالة الجزاء لأنهم وجدوا أن التقدير مهما يكن من شيء فالأمر كذا[٥٤] . ولكنهم واجهوا مسألة أنَّ التركيب الجزائي في الجملة العربية لابد من أن يتوافر فيه أداة شرط وفعل شرط وجواب وقد يقترن الأخير بالفاء في حال كونه لا يصلح أن يكون شرطاً كما اثبتوا ذلك ولكن المسالة هنا قد اختلفت بعض الشيء إذ إن هذا التركيب تألَّف من أداة وهي حرف فاسم فخبر مقترن بفاء حتماً قال المرادي (ت٧٤٩هـ): ((...الفاء بعدها لازمة لا تحذف، إلا مع قول أغنى عنه المحكي به، كقوله تعالى ((فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم))[٥٥] . أي: فيقال لهم أكفرتم. أو في ضرورة شعرية، كقول الشاعر:[٥٦]

فأما القتال لا قتال لديكم

ولكن سيراً، في عراض المواكب

قيل: أو في ندور، كما جاء في صحيح البخاري: أما بعد ما بال رجال. أي فما بال رجال.))[٥٧] وكذلك اختلف الأمر من جهة أنَّ الفاء في التركيب الجزائي تلزم أول جزئي الجواب وهنا لازمت الجزء الثاني وهو الخبر ولم تسبق لا بشرط ولا بأداته قال ابن عقيل :((أمَّا حرف تفصيل وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط ولهذا فسرها سيبويه بـ(مهما يك من شيء) والمذكور بعدها جواب الشرط فلذلك لزمته الفاء نحو أما زيد فمنطلق والأصل : مهما يك من شيء فزيد منطلق ، فأنيبت أمَّا مناب مهما يك من شيء فصار أما فزيد منطلق ثم أخرت الفاء إلى الخبر فصار أما زيد فمنطلق))[٥٨] فكيف يتوافق ذلك مع تقديرهم ؟ فحاولوا أن يجدوا تفسيرا لذلك فقالوا بإصلاح اللفظ وأول من تمسك به ابن جني (ت٣٩٢هـ) نقلا عن أستاذه أبي علي الفارسي إذ قال ابن جني :((..من ذلك قولهم أمَّا زيد فمنطلق ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرَّحت بلفظ الشرط فيه صِرت إلى أنك كأنك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق فتجد الفاء في جواب الشرط في صدر الجزأين مقدَّمة عليهما وأنت في قولك أمَّا زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين ولا تقول أمَّا فزيد منطلق كما تقول فيما هو في معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وإنما

فُعِل ذلك لإصلاح اللفظ ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كانت جوابا ولم تكن عاطفة فإنها على مذهب لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا أمَّا فزيد منطلق كما يقولون مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية مَجرى فاءِ العطف بعدها اسم ليس قبلها اسم إنما قبلها في اللفظ حرف وهو أمَّا فتنكَّبوا ذلك لمَا ذكرنا ووسَّطوها بين الحرفين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتَي على صورة العاطفة فقالوا أمَّا زيد فمنطلق كما تأتي عاطفةً بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو وهذا تفسير أبي عليّ رحمه الله تعالى وهو الصواب))[٥٩] .

أي أنَّ هذه الفاء وجدت في كلام العرب في سياق أمَّا في الخبر لأنها بمنزلة المزحلقة من المبتدأ لان النحاة كابن جني وأستاذه الفارسي افترضوا أنها زحلقت إلى الخبر لإصلاح اللفظ لأنها كالفاء العاطفة تقع بين اسمين . وجاء ابن يعيش بتفسير آخر لهذه الفاء فضلا عما ذكره ابن جني إذ قال ابن يعيش :((أصل هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ كما تكون في الجزاء ... وإنما أخرت إلى الخبر مع أمَّا لضرب من إصلاح اللفظ ، وذلك أن أمَّا فيها معنى الشرط وأداة الشرط يقع بعدها فعل الشرط ثم الجزاء بعده فلما حذف فعل الشرط هنا وأداته وتضمنت أمَّا معناهما كرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما فقدموا احد جزئي الجواب وجعلوه كالعوض من فعل الشرط))[٦٠] فابن يعيش أيضا كصاحبه يفترض أنَّ الفاء كانت واقعة في المبتدأ وأخرت إلى الخبر إصلاحاً للفظ . والى ذلك ذهب المرادي أيضا إذ قال :((الجمهور يقدرون أما بـ(مهما يكن من شيء)... فإذا قلت: أما زيد فمنطلق، فالتقدير: مهما يكن من شيء فزيد منطلق. فحذف فعل الشرط وأداته، وأقيمت أما مقامهما، فصار التقدير: أما فزيد منطلق. فأخرت الفاء إلى الجزء الثاني، لضرب من إصلاح اللفظ.))[٦١].

والظاهر أن الذي دعا النحويين إلى القول بإصلاح اللفظ هنا هو التقدير الافتراضي لهذا التركيب الذي شرّعه لهم سيبويه عندما ألزم هذا التركيب معنى الجزاء وهذا يترتّب عليه توافر أركان الجملة الجزائية وشروطها، ووجود الفاء في هذا التركيب المتضمن معنى الجزاء أخضعها أيضا لشروط الفاء الواقعة في الجواب ، ولكن لِمَ لا يقول النحويون : إنّ من مواضع الفاء الخبر الواقع بعد أما التفصيلية فلا نحتاج حينئذ إلى كل هذه

التقديرات والتأويلات التي قد تحمل الكلام ما لا يحتمله.

ثانياً : اللام الواقعة في خبر (إنَّ) المكسورة المشدّدة :

وجد النحاة في كلام العرب وقوع لامٍ في خبر (إنَّ) المكسورة المشدّدة في نحو قولنا : إنَّ زيداً لقائمٌ وقد قادت مسائل هذه اللام النحاة إلى جدل لا يخلو من الافتراض ، فقال البصريون هي لام الابتداء نفسها الواقعة في المبتدأ في نحو : لَزيدُ قائمٌ [٦٢] : إذ قال ابن مالك: [٦٣]

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر

لام ابتداء ، نحو : إني لوزر

وقالوا هذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام، لان لها صدر الكلام، فحقها أن تدخل على " إن " نحو " لان زيدا قائم " لكن لما كانت اللام للتأكيد، وإن للتأكيد، كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخروا اللام إلى الخبر[٦٤]. ولذلك سُميت باللام المزحلقة[٦٥].

وذهب الكسائي إلى أنها لام توكيد للخبر ، و(إنَّ) توكيد للاسم ، وربما جاؤوا بها في الخبر ، وليس ثَمَّ (إنَّ)[٦٦] ، ورد ذلك المرادي بقوله : ((.. فيه تجوز ؛ لان التوكيد انما هو للنسبة لا للاسم والخبر)) [٦٧] ، وذهب الفرّاء إلى أنها للفرق بين الكلام الذي يكون جوابا لكلام مضى على الجحد ، نحو : ما زيدٌ قائمٌ ، فتقول : إنَّ زيدا لقائم ، وبين ما لا يكون جوابا ، بل مستأنف إخبار. وذهب الهرّاء وثعلب إلى أن قولنا : إنَّ زيدا منطلق ، جواب : ما زيد منطلقا ، وإنَّ زيدا لمنطلق ، جواب : ما زيد بمنطلق . وذهب هشام وأبو عبد الله الطوال إلى أن اللام جواب للقسم ، والقسم واقع قبل (إن) وهو محذوف [٦٨].

فالخلاف واقع في هل هذه اللام نفسها لام الابتداء أم هي لام غيرها ؟ وإذا كانت هي نفسها فلمَ أُخِّرت إلى خبر إنَّ ؟ فذهب ابو الفتح ابن جني الى ان هذه اللام هي نفسها لام الابتداء وموضعها أوّل الجملة وصدرُها لا آخِرها وعَجزُها فتقديرها أوّلُ لَئِنَّ زيدا منطلق فلمَّا كُرِه تلاقى حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد أخِّرت اللام إلى الخبر إصلاحا للفظ [٦٩]. والى هذا القول ذهب ابن يعيش قائلا : ((...انما جمعوا بينهما مبالغة في إرادة التأكيد وذلك

أنا إذا قلنا : زيد قائم فقد اخبرنا بأنه قائم لا غير ، وإذا قلنا : إن زيدا قائم فقد اخبرنا عنه بالقيام مؤكدا كأنه في حكم المكرر...فإن أتيت باللام كان كالمكرر ثلاثا فحصلوا على ما أرادوا من المبالغة في التأكيد وإصلاح اللفظ بتأخيرها إلى الخبر .)) [٧٠]

والظاهر أن المقصود بإصلاح اللفظ هنا انهم لما قرروا ان هذه اللام نفسها لام الابتداء وحقها أن تقع أول الكلام وبذلك يجتمع حرفان لمعنى واحد وهذا لا يجوز فأُخِّرت اللام إلى الخبر إصلاحا للفظ كي لا يجتمع لفظان بمعنى واحد. والذي دعاهم إلى القول بإصلاح اللفظ إصرارهم على أن تكون اللام الواقعة في خبر إن نفسها لام الابتداء لذلك نجد ابن جني يستدل على ذلك بقوله : ((ويدلّ على أنّ موضع اللام في خبر إنّ أول الجملة قبل إن أنّ العرب لَّما جفا عليها اجتماعُ هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاءً ليزول لفظ إنّ فيزولَ أيضا ما كان مستكَرها من ذلك فقالوا: لهَنِك قائم أي لَئنَّك قائم وعليه قوله فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس[٧١] :

ألا يا سنا برق على قلل الحمى

لهَنَّك من برق علَّى كريم))[٧٢]

والحقيقة أن النحاة لو لم يتمسكوا بالقول إن هذه اللام هي لام الابتداء، وقالوا هي لام توكيد تختص بخبر إن لما وقعوا في هذه الافتراضات ولما احتاجوا إلى القول بإصلاح اللفظ ، أما ما استدل به ابن جني فلا دليل له فيه وذلك لان هذه اللام هي للقسم كما ذهب الى ذلك سيبويه اذ قال : ((... فاللام الأولى في لهنك لام اليمين والثانية لام إن)) [٧٣] وتابعه ابن السراج [٧٤]، وهناك مذاهب اخرى خلاف ما ذهب اليه ابن جني[٧٥] .

ثالثاً : أصل كأنَّ :

من المواضع التي قيل فيها بإصلاح اللفظ جملة كأن كقولهم : كأنَّ زيداً أسدٌ ، اذ قال ابن جني : ((ومِن أصلاح اللفظ قولهم كأن زيداً عمرو .اعلم أن أصل هذا الكلام: زيد كعمرو ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيِه (إنّ) فقالوا : إنّ زيدا كعمرو ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدّموا حرفه إلى أوّل الكلام عنايةً به وإعلاما أن عَقْد الكلام عليِه، فلمَّا تقدّمت الكافُ وهي جارَّة لم يجز أن تباشر إنّ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحُها ، فقالوا : كأن زيدا عمرو)) [٧٦] وكذلك قال

ابن يعيش :((...اصل قولك : كأنّ زيدا الاسدُ . إنّ زيدا كالاسد...ثم انهم ارادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها الى اولها لافراط عنايتهم بالتشبيه فلما ادخلوها على ان وجب فتحها لان المكسورة لا يقع عليها حروف الجر ولا تكون إلا أولا وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها متاخرة فصار اللفظ كأنّ زيدا اسدٌ)) [٧٧]

وما دعا النحاة إلى القول بذلك البحث في أصل بعض الأدوات أ مركبة هي أم بسيطة إذ كثر في ذلك الخلاف والجدل، فاختلفوا في اصل (كأنّ) في قولهم : كأنّ زيدا اسدٌ .فذهب الخليل وسيبويه الى انها مركبة من كاف التشبيه وإنَّ ، قال سيبويه :((وسألت الخليل عن كأنّ فزعم أنها إنَّ لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع إنَّ بمنزلة كلمة واحدة وهي نحو كأيٍ رجلاً ونحو له كذا وكذا درهماً.)) [٧٨] وتبعهم في ذلك الاخفش وابن جني ، وجمهور البصريين ، والفرّاء، فأصل الكلام عندهم: إن زيداً كالأسد. ثم قدمت الكاف، اهتماماً بالتشبيه، ففتحت إن، لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر. قال الزمخشري: والفصل بينه وبين الأصل أنك ههنا بان كلامك على التشبيه، من أول الأمر. وثَمَّ بعد مضي صدره على الإثبات.[٧٩]

وذهب فريق اخر الى أن كأن بسيطة غير مركبة. واختاره صاحب رصف المباني، ونسبه إلى أكثرهم،اذ قال :((..ذهب اكثرهم الى انه بسيط ...)) [٨٠] ولكن لم يرتضِ قوله هذا بعض النحاة فردّه المرادي بقوله:((وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر. فإن الظاهر أن الأكثر يقولون بالتركيب. ولعدم اشتهار القول بالبساطة..)) [٨١] فضلا عن ذلك قال ابن هشام :((حرفٌ مركب عند أكثرهم، حتى ادّعى ابن هشام وابن الخباز الإجماعَ عليه)) [٨٢]

فالقول بالتركيب هو ما جعل النحاة يبحثون عن اصل جملة كأنَّ ، حتى قادهم ذلك الى افتراض تراكيب تبتعد بالمعنى عن غايته ومطلوبه ، فلو اخذوا كأنّ على البساطة وانها كلمة واحدة لما وقعوا في هذه الافتراضات والدليل على ذلك ان الكاف نجدها في العربية حرفا مستقلا يؤدي دلالة التشبيه وكأن ايضا نجدها مستقلة وتؤدي دلالة في التشبيه

تختلف عن الكاف واغلب الظن ان الخليل وسيبويه لـم يـذهبا الـى مـا افترضـه النحـاة مـن بعـدُ ، لان الخليـل جعلهمـا كلمـة واحـدة اذا قـال :((..ولكنهـا صـارت مـع إنَّ بمنزلـة كلمـة واحدة وهـي نحـو كـأيٍ رجـلاً ونحـو لـه كـذا وكـذا درهمـاً)) [٨٣] وقـال المرادي :((..التركيب صيَّر أنّ والكاف حرفا واحدا ..)) [٨٤] وكـذلك نجـد قسـما مـن النحـاة قطعـوا ببساطتها منهم المالقي واستدل على ذلك بأوجه : منها أن الأصل البساطة، والتركيب طارئ. ومنها أنه لو كان مركباً لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها ما تتعلق به، إذ ليست بزائدة. ومنها أن الكاف إذا كانت داخلة على أن لزم أن تكون وما عملت فيه فـي موضـع مصـدر، مخفـوض بالكـاف، فترجـع الجملـة التامـة جزء جملـة، فيكـون التقدير فـي كـأن زيداً قـائم: كقيام زيد. فيحتـاج إلـى مـا يتم الجملـة، وكأن زيداً قائم كلام قائم بنفسه، لا محاله. ومنها أنه لا يتقدر بالتقديم والتأخير، في بعض المواضع. فتقول: كأن زيداً قام وكأن زيداً في الدار، وكأن زيداً عندك، وكأن زيداً أبوه قائم.[٨٥]

رابعاً : الباء في (أفْعِلْ به) التعجب:

ذكـر ابـن عصـفور ان مـن مواضـع اصـلاح اللفظ في النحو لزوم الباء في صيغة التعجب (أفْعِلْ بـه) اذ قـال : ((إن البـاء لزمـت هنـا إصـلاحاً للفظ، وذلك أنَّ فعل الأمر بغير لام لا يكون فاعله مظهراً إلاّ فـي هذا البـاب، فدخلت البـاء حتـى يصـير فـي اللفظ كأنه مفعول...))[٨٦]

فوجه الاصلاح اللفظي الذي احدثته الباء في هذه الصيغة هو ابعادها عن حيز الصيغة الامرية لفظـا ومعنـى لان الامـر لا يكـون فاعلـه الا مضـمرا واذا حـذفت البـاء امـا ان يرتفـع المظهـر بعـدها او ينتصب وفي كـلا الامرين خروج عن دلالـة الصيغة الاصلية وخرق للصنعة النحوية في الرفع.

وكذلك جعل ابن هشام وقوع الباء هنا اصلاحا للفظ اذ قال : ((..أصل قولك أحسن بزيد أحسن زيد أي صـار ذا حسـن كمـا قـالوا أورق الشـجر وأزهـر البستان وأثرى فلان وأترب زيد وأغد البعير بمعنـى صـار ذا ورق وذا زهـر وذا ثـروة وذا متربـة أي فقـر وفاقة وذا غدة فضمن معنى التعجب وحولت صيغة إلـى صـيغة أفعـل بكسـر العـين فصـار أحسـن زيـد

فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر فزيدت الباء لإصلاح اللفظ فصار أحسن بزيد على صيغة أمرر بزيد فهذه الباء تشبه الباء في كفي بالله شهيدا في أنها زيدت في الفاعل ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة وتلك جائزة الحذف))[٨٧] وهذا ما صرح به الازهري (ت٩٠٥هـ) ايضا قائلا : ((هو في الأصل فعل ماض صيغته على صيغة (أَفْعَلَ) بفتح العين وهمزته للصيرورة بمعنى (صار ذا كذا) فاصل (أحسن بزيد) ، (أحسن زيد) : أي (صار زيد ذا حسن) ثم غيرت الصيغة الماضوية إلى الصيغة الأمرية فصار (أحسن زيد) بالرفع ، فقبح إسناد لفظ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ؛لان صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر ،فزيدت (الباء) في الفاعل ؛ ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء (كأمرر بزيد) ، ولذلك القبح التزمت زيادتها مصونا في اللفظ عن الاستقباح)) [٨٨]

ويبدو ان لزوم الباء هذه الصيغة قد لا يكون راجعا الى اصلاح اللفظ فحسب بل لان بها وظيفة دلالية اذ لا يحصل التعجب من دونها قال الدكتور فاضل السامرائي : ((والذي يبدو ان هذه الصيغة امر بالمشاركة في التعجب ، فالفرق بين قولك : ما احسن محمدا ، و احسن بمحمد ان الاولى تعجب انفرادي يقوله المرأ متعجبا من حسن محمد ، واما احسن بمحمد فهو دعوة الى التعجب من حسن محمد ، فانت تدعو غيرك ليشاركك في هذا التعجب ، يدلك على ذلك تحويله الى صورة الامر ...والباء في المتعجب منه قد تكون زائدة ، جئ بها للدلالة على التعجب...لان الباء كثيرا ما يؤتى بها للدلالة على التعجب، وقد تكون للالصاق فقولك احسن بمحمد معناه الصق الحسن بمحمد ، مرادا منه التعجب))[٨٩]

خامساً : قول العرب (لَهِنَّك):

نقل السيوطي عن ابن هشام أن من مواضع إصلاح اللفظ في النحو قولهم :(لَهِنَّك) فقد قال السيوطي: ((قال ابن هشام في تذكرته :هذا باب ما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ في مسائل احدها قولهم:(لَهِنَّك قائم) لأنهم لو قالوا: (لإنك) لكان رجوعا إلى ما فروا منه، لكنهم لما أرادوا الرجوع إلى الأصل ، أبدلوا الهمزة هاءً لإصلاح اللفظ ، هذا قول المحققين))[٩٠].

فيتضح أن أصل الهاء في لهنك همزة وقد أبدلت هاءً لما دخلت عليها اللام إذ لا يجوز اجتماع حرفين بمعنى واحد فأصلحوا اللفظ فجاز اجتماعهما وهذا مذهب ابن جني إذ قال: ((لهنك قائم إنما أصلها لإنك قائم ولكنهم أبدلوا الهمزة هاءً كما أبدلت هاء في نحو هياك وهرقت الماء فلما زال لفظ الهمزة وحلت مكانها الهاء صار ذلك مسهلا للجمع بينهما إذ حلت الهاء محل الهمزة فزال لفظ إن فصارت كأنها حرف آخر.))[٩١] وقد تبعه في ذلك ابن مالك قال السيوطي: ((هذا ما اختاره ابن جني وابن مالك من أنها في هذه الكلمة لام الابتداء جاز دخولها على إن لتغير لفظها بالبدل وجمع بينهما تنبيها بها على موضعها الأصلي))[٩٢] وتبعهم ابن يعيش ايضا اذ قال : ((لَهِنَّك قائمٌ"، إنما أصلُه: "لإنّك قائم"، لكنّهم أبدلوا الهمزة هاءً كما أبدلوها في نحو: "هَرَقْتُ الماءَ"، و"هَنَرْتُ الثوْبَ". فلمّا زال لفظُ الهمزة، دخلت مكانها الهاءُ، وبتغيُّر لفظِ "إنَّ"، صارت كأنّها حرف آخر، فسهل الجمعُ بينهما.))[٩٣]

ويبدو انه لا علاقة لاصلاح اللفظ في هذه المسألة فالمتكلم العربي عندما نطق بهذه اللفظة لم يكن في حسبانه اجتماع اداتين بمعنى واحد فيعمد الى اصلاح اللفظ فيبدل الهاء مكان الهمزة اذ ليس اصل هذه اللام التوكيد فتبدل لذلك الهمزة والابدال وان كان حاصلا فليس لاجل ذلك لان اصل هذه اللفظة لهجة تكلم بها بعض العرب في القسم وهذا ما قال به سيبويه والفراء وغيرهما وان اختلفوا في التقدير اذ قال سيبويه: ((...هذه كلمةٌ تكلم بها العرب في حال اليمين وليس كل العرب تتكلم بها تقول لهنك لرجل صدق فهي إن ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله هرقت ولحقت هذه اللام إن كما لحقت ما حين قلت إن زيدا لما لينطلقن فلحقت إن اللام في اليمين كما لحقت ما فاللام الأولى في لهنك لام اليمين والثانية لام إن وفي لما لينطلقن اللام الأولى لإن والثانية لليمين والدليل على ذلك النون التي معها كما أن اللام الثانية في قولك إن زيدا لما ليفعلن لام اليمين))[٩٤] فاصل اللام للقسم وقد حذف فلا اصلاح للفظ هنا بالابدال لان اللام ليست للتوكيد كما زعم ابن جني وغيره فلو كانت

للتوكيد لم يؤت بلام اخرى في خبر ان كما في قولهم : لهنك لرجل صدق .

وقد ذهب قطرب والفراء وغيرهما ايضا الى ان هذه اللفظة قسم واللام هنا ليست للتوكيد ولا اصلاح للفظ بابدالها اذ قال السيوطي : ((وذهب قطرب والفراء والمفضل بن سلمة والفارسي وصححه ابن عصفور إلى أن الأصل (له إنك) فهما كلمتان ومعنى (له) والله وإن جواب القسم)) [٩٥] وهذا ما ذكره صاحب الانصاف بقوله : ((فيه وجهان احدهما قول الفراء وهو أن أصله والله... فحذفت الهمزة من إن والواو من والله وإحدى اللامين فبقى لهنك ، والوجه الثاني وهو قول المفضل بن سلمة إن أصله لله إنك لوسيمة فحذفت لامان من لله والهمزة من إن فبقى لهنك))[٩٦]

وقد رُدَّ قول الفراء : ((بأن فيه أربعة شذوذات حذف حرف القسم وإبقاء الجر من غير عوض وحذف أل والألف بعد اللام من الله والهمزة من إن وبأنه لم يجيء مع إقرار الهمزة في موضع))[٩٧]ورُدَّ الاخر بأن الحذف فيه مخل وشاذ لا نظير له ن ولان قولهم (لله) تعجب والتعجب لا تدخل معه ان ؛ لان التعجب وضع لما هو قائم ثابت ، ولما قد مضى ، وام للاستقبال لا غير وضعن ثم كثرت حتى صارت للواجب على معنى الجواب [٩٨].

فعلى اختلاف الاقوال في (لهنك) يبدو ان الاقرب الى الواقع اللغوي هو قول سيبويه لسهولته وبعده عن التكلف بقلة التقديرات فيه .

سادساً : قول العرب (لا ابا لك):

من مواضع اصلاح اللفظ في النحو قول العرب (لا ابا لك) اذ نقل السيوطي عن ابن هشام قائلا : ((قال ابن هشام في تذكرته :هذا باب ما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ في مسائل...السادسة زيادة اللام في لا ابالك على الصحيح لئلا تدخل على معرفة))[٩٩]

فاللام على قول ابن هشام زائدة بين المضاف والمضاف اليه والغرض من زيادتها اصلاح لفظ هذا التركيب تبعا للقاعدة النحوية التي تمنع دخول لا النافية للجنس على معرفة اذ لو لم يفصل بين المضاف والمضاف اليه هنا لدخلت لا على معرفة وهو امر ممتنع نحويا.

واصل هذا الرأي للخليل نقله عنه سيبويه بقوله : ((وزعم الخليل . رحمه الله . أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة ، وانما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أباك ، في معنى لا أبا لك ، فعملوا انهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا كسقوط في لا مثل زيد فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى واحداً ، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي تثنى به في النداء ، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به وذلك قولك: يا تيم تيم عدي . وبمنزلة الهاء إذ لحقت طلحة في النداء لم يغيروا آخر طلحة عما كان عليه قبل أن تلحق ... وانما فعل هذا في المنفي تخفيفاً .))[١٠٠] وهذا ما قاله أبو بكر ابن السراج : ((لقائل أن يقول : إذا قلت أن قولهم : لا أبا لك تريد به لا أباك فمن أين جاز هذا التقدير والمضاف إلى كاف المخاطب معرفة والمعارف لا تعمل فيها لا ؟ قيل له : إن المعنى إذا قلت لا أبا لك ، الانفصال كأنك قلت : لا أباً لك فترك لطول الاسم . وجعلت لك من تمامه و أضمرت الخبر ثم حذفت التنوين استخفافا ، وأضافوا و ألزموا اللام لتدل على هذا المعنى فهو منفصل بدخول اللام وهو متصل بالإضافة وانما فعل في هذا الباب وخصوه كما خصوا النداء بأشياء ليس في غيره ، وانما يجوز في اللام وحدها أن تقحم بين المضاف والمضاف إليه لان معنى الإضافة معنى اللام..))[١٠١] والتزمه ايضا غيرها من النحويين.[١٠٢]

واغلب الظن ان اللام في هذه المسألة ليست بمقحمة زائدة بل هي اصيلة في هذا التركيب اذ المتكلم العربي لم يقصد اقحام اللام في كلامة زائدة والدليل على ذلك ورود هذا التركيب باللام في الشعر العربي [١٠٣] وورده في الشعر من دون لام ايضا فكلاهم تركيب مستقل بنفسه يحقق معنى لا يحققه الاخر ، لذلك الارجح ان يكون هذا التركيب مكونا من لا النافية للجنس ولفظة (ابا) والالف فيه لاشباع الفتحة لان اصله لا اب لك وقد اشبعت لضرائر الشعر[١٠٤] واللام هنا ليس زائدة لان قولنا : لا ابك مختلف معنى عن قولنا : لا ابا لك بوجود اللام.

الخاتمة

- مصطلح إصلاح اللفظ يعني عند النحويين مراعاة الألفاظ داخل التركيب النحوي بما يتوافق مع القاعدة النحوية لان العرب تعنى بألفاظها كما تعني بمعانيها.

- ورد مصطلح إصلاح اللفظ في كتب النحويين لتعليل امتناع الحكم النحوي أو عدم جوازه.

- أول من صرح بمصطلح إصلاح اللفظ ابن جني فيما نقله عن شيخه أبي علي الفارسي وقد عقد له بابا في الخصائص بعنوان إصلاح اللفظ عرض فيه مسائل هذا الباب مختصرا ، ونقله عنه السيوطي في الأشباه والنظائر وزاد عليه بعض المسائل التي نقلها عن ابن هشام في تذكرته وكذلك علل به النحويون مسائل النحو مثل ابن يعيش والرضي وابن مالك والاشموني وغيرهم.

- من أسباب القول بإصلاح اللفظ عند النحويين تمسكهم بالصنعة النحوية التي فرضت قوالب معينة للأنساق التركيبية في الجملة العربية .

- من أسباب القول بإصلاح اللفظ عند النحويين أيضا الفرضيات النحوية التي تمسكوا بها وجعلوها قواعد لا يجوز الخروج عليها كفرضياتهم في أصل بعض الأدوات بأنها مركبة وليست بسيطة مما دفعهم إلى القول بإصلاح اللفظ.

هوامش البحث

(١) الخصائص :١/ ٢٣٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١/ ١٨٢ .

(٣) ينظر : الكتاب :١/٤٧-٤٨، المقتضب:٤/١٢٧، شرح قطر الندى:١٣٩، العلل في النحو :١٩٨-١٩٩،سياق الحال في كتاب سيبويه:١٢٠-١٢٥.

(٤) الكتاب : ٤٨/١ .

(٥) شرح المفصل : ٢٢٤/١ .

(٦) الخصائص :٣٠٤/١ .

(٧) ينظر : الخصائص :١/ ٣٢١ ، شرح المفصل :١/٢٢٦ .

(٨) الخصائص :١/ ٣٢١ .

(٩) الخصائص :١/٣٠٥ .

(١٠) شرح المفصل :١/٢٢٦.

(١١) ينظر : شرح المفصل :١/٢٢٦ ، نتائج الفكر في النحو ، السهيلي : ٣١٥ ، شرح الاشموني :١/١٩١ ،

(١٢) الكتاب : ١/٤٧-٤٨.

(١٣) شرح الكافية للرضي : ١/٢٠٣ .

(١٤) ينظر:شرح ابن عقيل :٢/١٩٥ .

(١٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة :٢/٤١٧ ، النعت في التركيب القرآني ،د.فاخر هاشم الياسري :٢/٧٢.

(١٦) شرح المفصل : ٣/٦١٢، وينظر: شرح المقدمة المحسبة :٢/٤١٦ ، اللباب في علل البناء والإعراب :١/٢٤٨.

(١٧) شرح جمل الزجاجي :١/٧٣. .

(١٨) الخصائص :١/٣٢٣ ، وينظر : الأشباه والنظائر في النحو : ١/٧٥.

(١٩) سر الصناعة :١/٣٥٣-٣٥٥.

(٢٠) الخصائص:١/٣١٧.

(٢١) الخصائص: ٢/١٥٩،سر الصناعة :١/١٢٧-١٢٨.

(٢٢) ينظر : ارتشاف الضرب: ٣/١٤٨٥.

(٢٣) ينظر : المسائل البصريات : ١/٢٣٠-٢٣١.

(٢٤) ينظر : الخصائص: ٢/١٥٩.

(٢٥) ينظر : شرح الجمل :٢/٢٨٠-٢٨١.

(٢٦) أوضح المسالك : ٢/٢٤٣.

(٢٧) شرح التسهيل :٢/٢٥٠-٢٥١، الفصول المفيدة في الواو المزيدة : ١/١٩٨.

(٢٨) الفصول المفيدة في الواو المزيدة : ١/١٩٨.

(٢٩) النحو والدلالة ٨٣-٨٤ .

(٣٠) شرح المفصل : ١/٢٤٣.

(٣١) أما الكوفيون فمذهبهم يغنيهم عن هذه التقديرات لان قائم عندهم فعل دائم والزيدان فاعله . ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه :١١٨-١١٩.

(٣٢) شرح الكافية للرضي: ١٩٨/١.

(٣٣) شرح التسهيل : ٢٧٢/١-٢٧٣ ، وينظر : حاشية الخضري : ١/ ١٩٢-١٩٣.

(٣٤) في النحو العربي ، نقد وتوجيه :١١٨.

(٣٥) شرح المفصل : ٢٤٣/١.

(٣٦) همع الهوامع : ٢٦٢/١ومابعدها ، وينظر : شرح الكافية للرضي : ١/ ٢٤٧-٢٤٨.

(٣٧) ينظر : شرح الكافية للرضي :١/ ٢٤٨ ، همع الهوامع : ٢٦٢/١ومابعدها.

(٣٨) شرح كتاب سيبويه :٨٤/٣.

(٣٩) شرح المفصل: ٧٧/٢ .

(٤٠) الكتاب: ٤٨٩/١.

(٤١) شرح المفصل:١١٣/٦.

(٤٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٨/٢.

(٤٣) شرح المفصل: ١٠٧/٣.

(٤٤) الكتاب : ١٨١/١-١٨٢.

(٤٥) الخصائص:٣٢٣/١.

(٤٦) الاصول في النحو : ٤٩/١-٥٠ .

(٤٧) سر صناعة الإعراب :٢٢٠/١-٢٢١.

(٤٨) ينظر الأشباه والنظائر: ١/ ٢٤٠.

(٤٩) المصدر نفسه :٢٤٠/١ .

(٥٠) حاشية الصبان :١٣٤/١

(٥١) الكتاب : ١٦٠/٣ .

(٥٢) ينظر : المقتضب : ١ / ٢٨٦.

(٥٣) ينظر : الاصول : ٢٤٧/٢ .

(٥٤) ينظر:المقتضب :١ / ٢٨٦.

(٥٥) آل عمران١٠٦.

(٥٦) البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٤٥؛ وخزانه الأدب ١/ ٤٥٢.

(٥٧) الجنى الداني :٥٢٤.

(٥٨) شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٩٠.

(٥٩) الخصائص : ١ / ٣١٧ ، وينظر:سر الصناعة : ١ / ٢٦٦-٢٦٧.

(٦٠) شرح المفصل : ٥/ ١٢٥

(٦١) الجنى الداني في حروف المعاني : ٥٢٢-٥٢٣ ،وينظر : حاشية الخضري على ابن عقيل :٢ / ٣٩٠.

(٦٢) ينظر : ارتشاف الضرب :١٢٦٢/٣.

(٦٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٣٦٢/١.

(٦٤) ينظر : شرح المفصل : ٥٦١/٣ ، الجنى الداني : ١٢٨ ، شرح ابن عقيل :٣٦٣/١ .

(٦٥) ينظر : مغني اللبيب:٣٠٤/١ .

(٦٦) ينظر : الجنى الداني : ١٣٠ ، ارتشاف الضرب : ١٢٦٢/٣.

(٦٧) الجنى الداني : ١٣٠ .

(٦٨) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٢/٣.

(٦٩) ينظر : الخصائص : ٣١٨/١ .

(٧٠) شرح المفصل : ٥٦٢/٣ .

(٧١) نظر : خزانة الادب : ٣٣٨/١٠-٣٣٩ .

(٧٢) الخصائص : ٣١٨/١-٣١٩ .

(٧٣) الكتاب ١٥٠/٣ .

(٧٤) ينظر : الاصول : ٢٥٩/١ .

(٧٥) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٢٦٨/٣ .

(٧٦) الخصائص : ٢٣١/١.وينظر :سر صناعة الاعراب:٣٠٤/١.

(٧٧) شرح المفصل : ٥٩٣/٨ .

(٧٨) الكتاب : ١٥١/٣.

(٧٩) ينظر : شرح المفصل :٥٩٨/٨ ، الجنى الداني : ٥٦٨ .

(٨٠) رصف المباني : ٢٠٨/٢.

(٨١) الجنى الداني :٥٧٠ .

(٨٢) مغني اللبيب :٢٥٢/١.

(٨٣) الكتاب :١٥٠/٣.

(٨٤) الجنى الداني : ٥٦٩.

(٨٥) ينظر : رصف المباني : ٩٠٢/٢، الجنى الداني : ٥٦٩.

(٨٦) شرح الجمل : ٣٢٥/١.

(٨٧) شرح قطر الندى :٣٢٣ ، مغني اللبيب : ١٤٤/١.

(٨٨) شرح التصريح : ٨٨/٢ .

(٨٩) معاني النحو : ٢٤٤/٤-٢٤٥.

(٩٠) الأشباه والنظائر ٧٥/١.

(٩١) سر صناعة الإعراب :١/ ٣٧١، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :١/ ٢١٦، شرح المفصل :٤/ ٥٣٣، شرح جمل الزجاجى :١/ ٢٦٩، همع الهوامع :١/ ٣٤٨.

(٩٢) همع الهوامع: ٣٤٨/١.

(٩٣) شرح المفصل : ٥٣٣/٤.

(٩٤) الكتاب: ١٢٠/٢.

(٩٥) همع الهوامع : ٣٤٨/١.

(٩٦) الانصاف في مسائل الخلاف :٢١٦/١.

(٩٧) همع الهوامع :٣٤٨/١.

(٩٨) ينظر: النكت :٧٨٥/٢ ، شرح الكافية للرضي :٣٦٧/٤-٣٦٨، رصف المباني : ١٣٤-١٣٥.

(٩٩) الأشباه والنظائر ٧٥/١.

(١٠٠) الكتاب : ٢٧٦/٢

(١٠١) الاصول في النحو : ١/ ٤٧٤-٤٧٥.

(١٠٢) ينظر: العلل في النحو :٢٥٧ ، شرح المفصل : ٢/١٠٤-١٠٥.

(١٠٣) ينظر في تفصيل هذه المسألة وشواهدها : من اساليب العربية لا ابالك – لا جرم ، دراسة لغوية نحوية ودلالية ، د.يحيى بن محمد الحكمي ، بحث منشور في المجلة الاردنية في اللغة العربية وادابها :ص٦١-٧٢ ، م٢ ، ع١ ، ٢٠٠٦م

(١٠٤) ينظر : اللباب في علل الاعراب والبناء :١/٨٦.

موارد البحث

اولا: القرآن الكريم.

ثانيا: الكتب المطبوعة.

ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ –١٩٩٨ م .

- **الأشباه والنظائر في النحو** : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي وضع حواشيه غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م .
- **الأصول في النحو** : ابن السراج ، أبو بكر بن محمد بن سهل البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : د . عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ١٩٩٩ م .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** : أبو البركات الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف : محمد محيي الدين عبد الحميد دار إحياء التراث العربي ، (د.ت).
- **أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك** : أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ومعه كتاب عدة السالك الى تحقيق اوضح المسالك : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة ، دار الفكر ، ١٩٧٤م .
- **الجنى الداني** : الحسن بن القاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق د.فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ن الطبعة الاولى ١٩٩٢م.

- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، شرحها وعلق عليها : تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٥ م.

حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ) ، تحقيق : محمود بن الجميل ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م .

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** : عبد القادر بن عمر البغدادي(ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى،١٩٨٦ م .
- **الخصائص** : أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٣ م.
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** : احمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ) ، تحقيق:احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ، ١٩٧٥م .
- **سر صناعة الإعراب** : ابن جني ، تحقيق: د. حسن هنداوي ، الطبعة الثانية دار القلم ،دمشق،١٩٩٣م.
- **سياق الحال في كتاب سيبويه** ، دراسة في النحو والدلالة : د.اسعد خلف العوادي ، الطبعة الاولى ، دار الحامد ، عمان ، الاردن ٢٠١١م.
- **شرح ابن عقيل:** بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩ هـ) على ألفية ابن مالك ومعه كتاب : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشر ناصر خسرو ، طهران ، ايران (د.ت).
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** : ابو الحسن علي نور الدين بن محمد المصري (ت ٩٠٠ هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده ، مصر ، ١٩٤٤م.
- **شرح التسهيل** : جمال الدين أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ، الطبعة الأولى مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٤م.
- **شرح التصريح على التوضيح** : الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ،٢٠٠٠م.

- **شرح جمل الزجّاجي (الشرح الكبير)** : ابن عصفور الاشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : د.انيس بديوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م .

شرح قطر الندى وبل الصدى : أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة الطبعة الحادية عشرة ، ١٣٨٣.

- **شرح كافية ابن الحاجب** : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : احمد السيد احمد ، المكتبة التوفيقية القاهرة ،(د.ت) .
- **شرح كتاب سيبويه** : أبو سعيد السيرافي الحسن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ) ، تحقيق : احمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م .
- **شرح المفصل** : موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق : احمد السيد احمد واسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية القاهرة ،(د.ت) .
- **شرح المقدمة المحسبة** : طاهر ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) تحقيق : د.خالد عبد الكريم ، الطبعة الاولى ، المطبعة العصرية ، الكويت ١٩٧٦م.
- **العلل النحوية في كتاب سيبويه** : د.اسعد خلف العوادي، الطبعة الاولى ، دار الحامد ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٩.
- **العلل في النحو** : أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: مها مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر بيروت ، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة** : صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيلكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : د. حسن موسى الشاعر ، دار البشير ، عمان ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م .
- **في النحو العربي نقد وتوجيه** : د . مهدي المخزومي ، الطبعة الثانية ، دار الرائد العربي ، بيروت ١٩٨٦
- **كتاب سيبويه** : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت (د.ت) .
- **اللباب في علل البناء والاعراب** : ابو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق: د.مختار غازي طليمات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ،دمشق، ١٩٩٥م.

- **المسائل البصريات**

معاني النحو : د.فاضل السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الأردن ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٥م

- **مغني اللبيب عن كتب الاعاريب** : جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، الطبعة الأولى مؤسسة الصادق ، طهران ١٣٧٨هـ
- **المقتضب** : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت (د.ت) .
- **من اساليب العربية لا ابالك – لا جرم ، دراسة لغوية نحوية ودلالية** : د.يحيى بن محمد الحكمي ، بحث منشور في المجلة الاردنية في اللغة العربية وادابها م٢ ، ع١ ، ٢٠٠٦م .
- **نتائج الفكر في النحو** : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ) حققه وعلق عليه : الشيخ عادل احمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوّض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م .
- **النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي** : د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م.
- **النعت في التركيب القرآني** : د.فاخر هاشم الياسري ، دار الشؤون الثقافية ، العراق ن بغداد ٢٠٠٩م.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** : أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) ، قرأه وضبط نصه : د.يحيى مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م .
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** : جلال الدين السيوطي ، تحقيق : احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .